د . حليم ابو عز الدين

اليونسكو والقدس

كان احتلال اسرائيل العسكري للقدس العربية ، في السابع من حزيران ١٩٦٧ ، اكبر خسارة حلت بالعرب بعد خسارة القسم الاوفى من فلسطين عام ١٩٤٨ . فقد اطبقت قوات اسرائيل على هذه المدينة ، جوهرة المدائن ، موطن السيد المسيح ومرتعه ومثواه ، ومسرى النبي العربي ، اولى القبلتين وثالث الحرمين ، ومقر المسجد الاقصى،وجارة المهد ومسرى الجلجلة ومكان القبر المقدس .

المدينة التي حنا عليها العرب وحفظوها لاربعة عشر قرنا ـ عدا قرنين منهما استولى عليها خلالهما الفرنجة ـ كانت فيها مفتوحة لجميع المؤمنين ، يحيطها العرب ، مسلمين ومسيحيين ، بافئدتهم ومحبتهم وتقديسهم ، ويرنو اليها العالم بالتجلة والاحترام .

دخلت القوات الاسرائيلية المدينة واحتلتها ورفعت فوقها العلم ذا النجمة السداسية ، وبادرت الى التصرف بها تصرف الغزاة المستوطنين ، وامعنت فيها هدما وتغييرا . ازالت حي المغاربة لتفسح المجال لانشاء ساحة كبيرة امام حائط المبكى ، وحائط المبكى ، كما قد لا يعلم الكثيرون ، هو جزء لا يتجزأ من الاوقاف الاسلامية في القدس .وبهذا افتت حتى المحاكم البريطانية العليا ، خلال الانتداب البريطاني على فلسطين ، في الوقت الذي كان الانتداب يستهدف فيه سياسة انشاء الوطن القومي اليهودي .

وازالت القوات الاسرائيلية الحدود بين القدس العربية وسائر القدس المحتلة ، وضمتها الى اراضيها،واستصدرت قانونا من«الكنيست» الاسرائيلي يقرر توحيد المدينة ، محاولة ان تسبغ على هذا الاحتلال العسكري القسري صفة التوحيد الشرعي .

ثم عملت سلطات الاحتلال على تغيير معالم المدينة فاضافت اليها احياء جديدة، وانشأت فيها عمارات شاهقة شوهتمقاماتها التاريخية، ونقلت اليها بعض الادارات الحكومية الاسرائيلية زيادةفي الامعانفي تهويد المدينة . وقامت فيها بحفريات عديدة بالقرب من الحرم الشريف وكثير من المقدسات الاخرى الاسلامية والمسيحية ، معرضة تلك الاثار الثمينة للخطر والضياع . ثم عمدت الى احاطة المدينة الغالية بسوار خانق من العمارات الشعبية العالية ، حتى طمس افق المدينة ، وتغير شكلها، وحشدت في تلك العمائر اعدادا كثيفة من المهاجرين اليهود ، محاولة بذلك ان تضع العالم امام الامر الواقع .

ولم تكتف بذلك ، بل حاول بعضهم حرق المسجد الاقصى ، كما يعلم الجميع ، والصقوا هذه التهمة بمخبول ، وتطاولوا على حرمة عرش السيدة العذراء .

سارع العرب لكشف هذه التصرفات غير القانونية لدى السراي العام العالمي ، وتقدموا بشكاوي حولها الى الامم المتحدة التي قامت، منذ عام الاحتلال ١٩٦٧ ، بانذار اسرائيل ، وبشدة ، للامتناع عن اجراء اي تغيير في وضع المدينة القانوني، او في معالمها التاريخية ومقدساتها او في مخططها المدني .

فقد اصدرت الجمعية العمومية الامم المتحدةفي ٤ تموز ١٩٦٧ القرار رقم ٢٢٥٣ « بدعوة اسرائيل لالغاء كل الاجراءات التي اتخذتها (في القدس) ، وبالطلب منها الامتناع عن القيام باي عمل يغير وضع القدس » .

وفي ١٤ تموز ١٩٦٧ اتخذت الجمعية العمومية قرارا اخر رقم ٢٢٥٤ « يستنكر عدم قيام اسرائيل بتنفيذ قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٣ (المذكور انفا) ،ويدعو اسرائيل مرة اخرى ، الى الغاء جميع الاجراءات المتخذة ، والى الاستناع عن القيام باي عمل يغير معالم القدس » .

وفي ١٤ كانون الاول ١٩٧٣ ، اتخذت الجمعية العمومية القرار رقم ٣٠٩٢ الذي تعرب فيه عن « اهتمامها العميق بنقضاسرائيل لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في زمن الحرب ، المؤرخة في ١٢ اب ١٩٤٩ ، وغيرها من الاتفاقات الدولية .. وذلك بنهبها الاثار الثقافية والتاريخية في الاراضي المحتلة » .

ونصت المادة الثانية من هذا القرار على « اعتبار كل الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل لتغيير المعالم الطبيعية والتركيبالديموغرافي، والنظم الاساسية ، او وضع الاراضي المحتلة ، او اي جزء منها لاغيا وغير معترف به » .

ودعت المادة الثامنة من القرار سائر الدول والمنظمات والوكالات الدولية « لعدم الاعتراف باية تغييرات اجرتها اسرائيل فيالاراضي المحتلة الخ ... » .

اما مجلس الامن ، فقد اتخذ في ٣ تموز ١٩٦٩ القرار رقم٢٦٧ وفيه يستنكر ، باقوى الالفاظ ، كل الاجراءات المتخذة بهدف تغيير وضع مدينة القدس ، واعتبرت المادة الرابعة من القرار كل الاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل في القدس « لاغية وغير ذات مفعول » .

وكذلك اتخذ مجلس الامن قرارا بالعنى ذاته ، مضيفا اليهاستنكاره لعدم تجاوب اسرائيل معه وذلك تحت رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٧١.

* * *

اما اليونسكو ، وهي منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

والاعلام ، فقد تناولت الموضوع من ناحيته العلمية والثقافية . فاصدر المؤتمر العام الخامس عشر لليونسكو ، في خريف عام ١٩٦٨ القرار رقم ٣٣٤ ويتضمن دعوة اسرائيل « للمحافظة بدقة على كل المواقع والمباني وسائر الممتلكات الثقافية (في الاراضي المحتلة)، وخاصة في مدينة القدس القديمة » . ونصت الفقرة الثانية من نفس القرار على وجوب « امتناع اسرائيل عن القيام باية حفريات ، او نقل ملكية ، او تغيير معالمها ، او تغيير طابعها الثقافي والتاريخي » .

لم تأبه اسرائيل لكل هذه القرارات ، بل استمرت في طغيانها والغتك بمعالم المدينة المقدسة ، فاصدر المجلس التنفيذي في منظمة اليونسكو سلسلة من القرارات تدور كلها حول استنكار ما تقوم به اسرائيل من حفريات خطرة في المدينة المقدسة ومن تغيير لمعالمها ،وتنص هذه القرارات على استنكار ، ثم ادانة اسرائيل لقيامها بهذه الاعمال غير الشرعية ، وتطلب منها التوقف الفوري عنها .

وتحقيقا للبحث العلمي حول الموضوع ، اشير الى ارقام هذه القرارات الصادرة عن المجلس التنفيذي لليونسكو :

١ ـ القرار رقم ٣٣٤٣ الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الخامسة عشرة بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٨ .

٢ ـ القرار رقم ٤٤٢ الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثانية والثمانين بتاريخ ١٦ ايار ١٩٦٩ .

٣ ـ القرار رقم ٤٣١ الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثالثة والثمانين بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٦٩ .

٤ ـ القرار رقم ٤٣١ الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثامنة والثمانين بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٧١ .

٥ ـ القرار رقم ٤٤١ الصادر عن المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الرابعة والتسعين بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧٤ .

ولما بقيت كل هذه القرارات بلا جدوى ، فقد عرضت الوفود العربية والمؤيدة الموضوع على المؤتمر العام لليونسكو في دورته العامة السابعة عشرة في خريف ١٩٧٢ الذي اتخذ قرار رقم ٣٤٢٢ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٢ يستنكر فيه استمرار اسرائيل بقيامها بالحفريات في القدس وبتغييرها معالم المدينة ويطلب منها ، في الفقرة الثانية من القرار :

أ ـ « ان تتخذ التدابير الكفيلة بالحفاظ بدقة على كل المواقع والمباني وغيرها من الاثار الثقافية (في الاراضي المحتلة) وخاصة في مدينة القدس القديمة » .

ب ـ « ان تمتنع عن اجراء اي تغيير في معالم مدينة القدس » .

ج ـ « ان تمتنع عن اجراء اية حفريات ، او اي نقل للملكية الثقافية ، او اي تعديل في معالمها او في طابعها الثقافي والتاريخي ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالمعالم الدينية المسيحية والاسلامية » .

د ـ « ان تحترم اسرائيل بدقة القواعد التي نص عليها الاتفاق الدولي الخاص بحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع (لاهاي ١٩٥٤) ».

ودعا القرار في فقرته الثالثة المدير العام لليونسكو لاقامة « وجود » لليونسكو في القدس من اجل التحقق من تنفيذ هذه المقررات.

استمر موقف اسرائيل المتعنت من هذه القرارات حتى تمكن المدير العام السابق لليونسكو ، السيد رينه ماهو ، من اقناعها بقبول « وجود » اليونسكو في القدس ، وعين عام ١٩٧٤ الاستاذ ريمون لومير Raymond Lemaire البلجيكي ، والسكرتير العام للمجلس الدولي للمعالم والمواقع الاثرية ICOMOS ،ممثلا في القدس للاشراف على تنفيذ مقررات المنظمة الدولية .

وقد قام السيد لومير بزيارة القدس في الفترة ما بين ١٦ و٢٣ نيسان ١٩٧٤ ، ووضع تقريرا رفعه الى المدير العام لليونسكو الذي احتفظ به واودع المجلس التنفيذي للمنظمة نبذة مختصرة عنه .

وهذا التقرير لا يتجاوب تماما والمهمة التي كلف المدير العام بتنفيذها بواسطة ممثله في القدس ، فقد اقتصر التقرير على ذكر نواح فنية بحتة تتعلق بالحفريات التي تجريها اسرائيل في القدس وما زالت مستمرة فيها ، رغم قرارات اليونسكو التي تمنعها من ذلك .

على ان التقرير ، رغم الهنات التي وردت فيه ، دل بوضوح على امعان اسرائيل في تحدي قرارات اليونسكو ، وفي استمرارها في اجراء الحفريات في القدس وفي تغيير معالم المدينة المقدسة .

وتقدمت الوفود العربية والمؤيدة بمشروع قرار الى المجلس التنفيذي يدين اسرائيل لمخالفاتها الكثيرة ولاستمرارها في تجاوز قرارات الامم المتحدة واليونسكو في موضوع القدس ، ويطلب طرح الموضوع على المؤتمر العام الثامن عشر لليونسكو . وقد فاز مشروع القرار هذا باقرار المجلس التنفيذي له باكثرية ٢٤ ضد لا شيء وامتناع ١١ . وكان ذلك في ٢٤ حزيران ١٩٧٤ .

وطرح الموضوع امام المؤتمر العام الثامن عشر لليونسكو بموجب قرار اعدته الوفود العربية والمؤيدة وفيه سرد تاريخي لقرارات الامم المتحدة واليونسكو السابقة حول الموضوع ، وتبيان موقف اسرائيل الرافض منها ، ودعوة المؤتمر العام ، بالتالي ، لادانة اسرائيل، وقطع اعاناتها عنها . وقد كان لهذا المشروع ضجة كبرى في اوساط اليونسكو، وكذلك في الاوساط الخارجية ، وسرت اشاعات حوله بانه يسيس موضوع القدس الثقافي ، ويسيس المنظمة الثقافية العالمية ، كما وانه سيؤدي الى اخراج اسرائيل من اليونسكو ، وبالتالي الى وقف مساهمة بعض الدول في موازنة اليونسكو واعمالها احتجاجا منها على هذا الموقف .

وقد لاقى العرب ومؤيدوهم واصدقاؤهم الكثيرون عراقيل جمة خاصة من بعض الدول الكبرى وغيرها من الدول الغربية ، ولكن ذلك لم يفت في عضدهم وتمكنوا ، برغم تلك الصعوبات ، من طرح مشروع القرار على المؤتمر العام الذي صوت عليه ، بعد مناقشات طويلة اشترك فيها بالاضافة الى اعضاء اليونسكو منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي كانت قد قبلت في مطلع الدورة كعضو مراقب في اليونسكو ـ وعدد من المنظمات اليهودية والصهيونية .

وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، فاز المشروع العربي باكثرية ٦٤ صوتا ضد ٢٧ وامتناع ٢٦ وغياب ١٧ صوتا .

واذكر فيما يلي الفقرات الثلاث العملية للقرار .

١ ـ يؤكد جميع القرارات المشار اليها انفا ويصر على تنفيذها » .

٢ ـ « يدين اسرائيل لموقفها المناقض للاهداف التي تتوخاها المنظمة كما وردت في ميثاقها التأسيسي ، باستمرارها في تغيير معالم مدينة القدس التاريخية وفي اجراء الحفريات التي تشكل خطرا على اثارها ، وذلك عقب احتلالها غير الشرعي لهذه المدينة » .

٣ ـ « يدعو المدير العام الى عدم تقديم اي عون في ميادين التربية والعلم والثقافة الى اسرائيل ، وذلك الى ان تحترم بدقة القرارات المشار اليها انفا » .

ومن المفيد ان نشير في هذا المجال ايضا الى ان المؤتمر العام لليونسكو قرر ، بالاضافة الى ذلك ، وفي موضوع اخر ، حرمان اسرائيل من ان تنضم الى المجموعة الاقليمية الاوروبية الغربية في اليونسكو . وهذا القرار يعكس ، في الواقع ، استياء مجموعة الدول من تصرفات اسرائيل ، كما انه يدل على ان بعض الدول في اوروبا الغربية لم تكن ايضا راغبة في ضم اسرائيل الى مجموعتها الاقليمية (مثلا ، اسبانيا صوتت ضد قبول اسرائيل ، وفرنسا امتنعت) .

وفي هذا الصدد ، تجدر بنا الاشارة الى ان المؤتمر العام السابع عشر لليونسكو المنعقد في خريف عام ١٩٧٢ ، كان قد اجل النظر في

طلبين كانت قد تقدمت بهما كل من الولايات المتحدة الاميركية وكندا للانضمام الى المجموعة الاقليمية الاوروبية الغربية ، وفي طلبين اخرين تقدمت بهما كل من استراليا ونيوزلندا للانضمام الى المجموعة الاقليمية الاسيوية . وقد قرر المؤتمر العام في حينه ، تحاشيا للخلافات التي ظهرت بين الاعضاء حول هذا الموضوع ، تأجيل البت في تلك الطلبات لحين انعقاد المؤتمر العام الثامن عشر . وكان ذلك القرار ، في حينه، بمثابة قرار سلبي في الموضوع . وقد تقبلته الدول المعنية بصمت ولم تثر الضجة حوله .

اما فيما يتعلق ، هذه المرة ، بالقرار الخاص برفض ضم اسرائيل الى المجموعة الاقليمية الاوروبية الغربية ، خاصة وانه جاء بعد القرار السالف الذكر ، القاضي بانزال العقوبة باسرائيل بقطع اعانات اليونسكو عنها ـ اقول ، انه فيما يتعلق بهذا القرار ، فقد اقامت اسرائيل واصحابها الدنيا عليه ، ولما تقعدها بعد .

هذان القراران الصادران عن اليونسكو بحق اسرائيل ، وبسبب تصرفاتها اللا شرعية ، كانا بمثابة الاشارة لاطلاق حملة شعواء ضد اليونسكو في الكثير من الدول الغربية ، حملة تعدت كل نطاق ممكن، حملة تنادي بالويل والثبور وعظائم الامور ، ونرى في هذين القرارين نهاية لليونسكو ، حملة سخرت لها جميع وسائل الاعلام الصحفية والاذاعية والسمعية والبصرية ، كما سخرت لها ، ويا للاسف ، عقول غربية ناضجة كبيرة لم تقصر سوى عن تفهم قضية فلسطين ووضع القدس .

دول كبرى وصغرى تعرب عن استيائها من هذين القرارين، وتندر بقطع او تخفيض مساهماتها المالية والبشرية في اعمال اليونسكو ، ومفكرون وعلماء ، وصحفيون واساتذة وادباء ، وسياسيون وحملة جائزة نوبل ، يلتقون ، في الغرب ، على التنديد بهذين القرارين ، منساقين وراء دعايات شريرة تنافي الحقيقة ، ورافضين تفهم الواقع الحقيقي كما حاولت اظهاره سكرتيرية اليونسكو ، المحايدة ، والكثير من الوفود التي اشتركت في المؤتمر العام .

لقد انغلقت عقول هؤلاء الكبار على وجهة نظر واحدة تنادي بها اسرائيل واصحابها ، ومع انها تجافي الحقيقة والواقع والمنطق والقانون ، الا انها في نظر هؤلاء تمثل الحقيقة والواقع والمنطق والقانون لانها وجهة نظر اسرائيل .

ولكن ، ومن اجل اكمال الصورة بتوضيح كل جزئياتها ، نحمد الله على ان هنالك عقولا نيرة وافكارا متحررة عرفت الحقيقة وقالت بها ، ورفعت صوتها بالواقع ، وكان لذلك الصوت ، ولا شك ، اثره لدى الراي العام الغربي .

هذا هو الواقع في موضوع اليونسكو والقدس . وهو ايضا الواقع العلمي الجدي الحقيقي حول ما ثار من خلاف بين اليونسكو واسرائيل .

لقد بدا العالم يتنبه الى وجوب تقصي الحقائق ، وما الذي حدث في السنوات الاخيرة في الامم المتحدة ، وفي اليونسكو ، وفي سائر المنظمات والمجتمعات الدولية ، سوى دليل واضح على ان جولة الباطل ساعة ، وجولة الحق الى قيام الساعة .

باريس — حليم ابو عز الدين
السفير
مندوب لبنان الدائم لدى اليونسكو

دار الآداب تقدم

ثقافة

في مفترق الطرق

بقلم

الدكتور لويس عوض

دراسات وابحاث جريئة تتناول الوضع
الثقافي العربي والمشكلات التي يعانيها

٦٥٠ ق . ل — صدر حديثا